المقياس: مدخل للحوكمة . السنة الثانية ماستر
الأستاذ: مراد هاشم . سياسات عامة .

الإجابة النموذجية

السؤال:

يعتبر مدخل الحوكمة مقاربة وآلية محورية في تقيم وتقويم عملية صنع السياسات العامة. على ضوء ما درست اكتب مقال تبين ذلك؟

مقدمة

تعتبر السياسة العامة أحد الركائز المهمة في قياس مدى فعالية النظام السياسي في أي دول من الدول لما يرتبط بها من تحديات تتعلق بالاستجابة لاحتياجات المواطن وتطلعاته، ولذلك تعتبر عملية صنع السياسة العامة عملية بالغة الأهمية لدى القادة وصناع القرار لان نجاح هذه الأخيرة يمثل اختبار لنجاعة التدخل الحكومي ويعبر عن مدى تنفيذ الحكومة لبرنامجها في الحكم وتحقيق التنمية. وبعد فشل نموذج قيادة الدولة للتنمية، مما أثار التساؤلات بشأن الأسس التقليدية لشرعيتها خاصة في الدول النامية، فجاءت مقاربة الحوكمة كآلية بديلة تبين وتفسر سبب الفشل وتوضح أليات تصحيح أوضاع النظم والحكومات هذه الدول لنجاوز أزمات الشرعية، فمن ناحية تسمح إصلاحات الحوكمة بإقناع العامة بأن إصلاح النظام السياسي القائم ممكن، ولا داعي لطرح بديل له. ومن ناحية أخرى، سمح مفهوم الحوكمة بمزيد من حرية التعبير عن الرأي، تهدئة أشكال المعارضة الداخلية الهادفة من وراء ذلك للتغيير

الإشكالية

تأسيسا على ما سبق تطرح الإشكالية التالية ما علاقة مقاربة الحوكمة بعملية صنع السياسات العامة؟ أو طرح إشكالية ثانية هل يمكن القول بأنّ مقاربة الحوكمة هي مدخل تقويمي لعملية صنع السياسات العامة؟

وكيف ترجم التدخل الحكومي معايير الحكامة في القضاء على المشاكل الهيكلية والتنظيمية التي ترتبط بالبيئة القانونية المؤسساتية للأجهزة وأخرى ترتبط بأساليب وطرق عمل الحكومية وفي العلاقة بين الفواعل المختلفة في صناعة السياسات العامة على مستوى البيئة الداخلية والخارجية للنظام، للوصول في الأخير إلى توضيح التحديات والأسباب الكامنة في تراجع فعالية مخرجات السياسات العامة وعدم تحقيقها لأهدافها التي رسمت من اجلها.

محاور المقال

•المحور الأول: الحوكمة والسياسة العامة مقاربة مفاهيمية نظرية بشكل مختصر .

• المحور الثاني: تقويم عملية صنع السياسات العامة من خلال فرض التشاركية في صنع السياسات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والتراجع عن النظرة التقليدية للدولة العقلانية وتحولها من فاعل وحيد إلى فاعل شريك مع فواعل أخرى.

ان تراجع أو ضعف التدخل الحكومي في كثير من الحالات طرح إلزامية إعادة النظر في صناعة السياسات العامة نحو تكريس التوجهات الحقيقية المنتجة للفعالية والتي تضمن ترشيد الطرق والآليات الحكومية في تدخلاتها العمومية وضمن هذا جاءت مقاربة الحكامة الجيدة التي تعبر عن محصلة التفاعلات التي تجمع بين فواعل رسمية وغير رسمية) القطاع العام ، القطاع الخاص ، المجتمع المدني (يناط بكل فاعل منها تأدية دور محوري على المستوى المحلي والمركزي في صناعة سياسات عامة تعبر عن تطلعات المواطن وتستجيب لاحتياجاته بشكل دائم ومتواصل ، حيث توحي مقاربة الحكامة بإفساح المجال أمام العمل التشاركي في صنع السياسات العامة وهو ما يكرس تراجع الدور الانفرادي التقليدي للدولة في هذا المجال

•المحور الثالث: تقويم عملية صنع السياسات العامة من خلال وضع مبادئ و معايير الحوكمة .تماشيا مع ترشيد التدخل الحكومي جاءت خطابات التنمية مرادفة لمصطلح الحوكمة أو الحكم الجيد good governanceالذي حدد معاييره برنامج الأمم المتحدة في: **الشفافية، المشاركة، سيادة القانون، الاستجابة، الكفاءة والفعالية، الرؤية الاستراتيجية، الشرعية، المساءلة، المشاركة.** وأصبحت هذه المعايير تمثل مرجعية أساسية لبناء سياسات عامة انطلاقا من أساليب جديدة تميز عمل الحكومة في أداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

خاتمة

علاقة الحوكمة بعملية صنع السياسة العامة علاقة تكاملية؛ فهي تقويم لاختلالات عملية صنع السياسات وفرض مبادئ ومعايير الحوكمة، وبالتالي ضمان نجاعة السياسة العامة.